التي يُحتج بها، وذكر الفراء أن إعراب (سنين) بالحركات الأصلية هي لغة بني تميم وبني عامر، وعلى هذه اللغة ورد قول الرسول -صلى الله عليه وسلم- "اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف"[1] في إحدى الروايتين بتنوين (سنين) المنصوبة وإثبات النون من غير تنوين في (سنين) المجرورة بالكسرة لكونه مضافاً إلى ما بعده (يوسف)، وكقول الشاعر الصمة بن عبد الله القشيري:

دعـــاني مـــن نجد فإنّ سنينه لعبن بـــنـــا شيباً وشيّبننا مُـــرْدا

في قوله: (فإن سنينه) حيث نصب (سنين) بالفتحة الظاهرة على النون، ولم تُحذف النون للإضافة وبذلك فقد جعل النون في سنين أصلية كالنون في (مسكين، وغسلين، وبقطين وحين) وهذا جائز. سائغ لأن كلتا اللغتين مشهورتان، وإن كان إعرابها بالحركات الفرعية أشهر وأعمّ، ولكن ليس من الخطأ استخدام اللغة الثانية في فن القول العربي بلا حرج[2].

7. إعراب أيّ الموصولة:

يرى جمهور النحويين أن (أيّ) الموصولة لها أربعة أحوال:

أحدها: أن تُضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أيُّهم هو قائم. **الثاني:** أن لا تُضاف ولا يُذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أيٌّ قائم. **الثالث:** أن لا تُضاف ويُذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أيٌّ هو قائم. وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون (أي) معربة بالحركات الثلاث، نحو: يعجبني أيُّهم هو قام. برفع أيّ على أنه فاعل. ورايت أيَّهم هو قائم. بنصب أي على أنه مفعول به. ومررت بأيِّهم هو قائم. بجر أي على أنه مجرور بحرف الجر. وكذلك: أيٌّ قائم، وأيّاً قائم، وأيٌّ قائم. وكذا: أيٌّ هو قائم، وأيّاً هو قائم، وأيٌّ هو قائم. **الرابع:** أن تُضاف ويُحذف صدر صلتها نحو: يعجبني ايُّهم قائم. ففي هذه الحالة تُبنى (أي) على الضم، فنقول: يعجبني ايُّهم قائم ورأيتُ أيُّهم قائم، ومررت بأيُّهم قائم، وعليه

---

(1) الحديث أخرجه الشيخان: البخاري ومسلم، وروى (كسني يوسف) بحذف النون للإضافة. ولهذا فقد ورد الحديث باللغتين في (سنين) الأولى والثانية.

(2) أوضح المسالك، ج1، ص41. شرح ابن عقيل، ج1، ص54. شرح الأشموني، ج1، ص93.

قوله تعالى: **﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيُهم أشد على الرحمن عتيا﴾**[1] وقول الشاعر غسان بن وعلة:

إذا مـــا لقيت بني مـــالـــك فـــسـلّـم على أيُـــهـــم أفـضل

في قوله: على أيُهم، حيث روي مضموماً، فدلت هذه الرواية على أن أي الموصولة تُبنى على الضم إذا أضيفت وحذف صدر صلتها. وهذا هو مذهب سيبويه وجماعة من البصريين الذين يذهبون إلى أنها تأتي موصولة، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران، **أحدهما**: أن تكون مضافة لفظاً. **والثاني**: أن يكون صدر صلتها محذوفاً، فإذا لم تكن مضافة أصلاً، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتها، فإنها تكون معربة بالحركات الثلاث.

وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة، ولكنها معربة في جميع الأحوال، أضيفت أو لم تُضف، حُذف صدر صلتها أو ذكر. ويرى الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ومن وافقهما إعراب (أي) مطلقاً وإن أضيفت وحذف صدر صلتها، وتأولا الآية بجعل (أي) استفهامية، والتقدير: ثم لننزعن من كل شيعة الذي يُقال فيه أيُهم أشد، وقد قرئ ثم لننزعن من كل شيعة أيّهم أشد على الرحمن عتيا[2] بنصب (أي) وفي البيت: فسلّم على أيّهم بجر أيّهم. ويقول الأشموني: إن بعض العرب يعربها في الصور الأربع، وفي جميع أحوالها ومواقعها[3].

بعد هذا العرض لاختلاف النحويين في إعراب (أي) الموصولة، فإنني أرى أن (أي) الموصولة يجوز فيها الرأيان البناء على الضم أو الإعراب بالحركات الثلاث، لأن كلتا اللغتين لها ما يؤيدها في لغة العرب، فمن التوسعة والتيسير أن تُقبل اللغتان (الإعراب أو البناء) أينما وقعت (أي) من غير التقيّد بهذه القواعد والشروط الضيقة التي حدّدها بعض

---

(1) مريم / 69.

(2) الآية السابقة.

(3) مغني اللبيب، ج1، ص91. أوضح المسالك، ج1، ص109. شرح ابن عقيل، ج1، ص155. شرح الأشموني، ج1، ص215.

النحويين لبنائها أو إعرابها. وللمنشئ الحريّة في اختيار ما يروقه من إحدى اللغتين في لغته، وإن كنت أرى أن البناء على الضم في كل موضع أيسر وأسهل على أبناء اللغة.

8. حركة إعراب الاسم الواقع بعد لا سيّما:

اختلف النحويون في إعراب الاسم الواقع بعد (لا سيّما) في الجملة العربية التي تشتمل على هذا الأسلوب، كقولنا: أحب الأدب ولا سيما الشعر. ولعلّ المسألة كلّها لا تحتاج إلى هذا الخلاف والاختلاف بينهم، لأن العرب في لغتهم جاءوا بهذا الاسم على وجوه ثلاثة، سواء أكان هذا الاسم معرفة أم نكرة. فقالوا: أحب الأدب، ولا سيّما الشعر أو الشعرُ. أو الشعرِ، بالنصب والرفعِ والجر، وقد ورد ذلك في فصيح فن القول العربي قديماً وحديثاً، فقال امرؤ القيس:

ألا رُبَّ يـــوم صالح لك منهما ولا سيّما يـــومٍ بـــدارة جـــلـــجل

فقد رُوي الاسم الواقع بعد لا سيّما (يوم) بالحركات الثلاث: يومٍ بالكسر، ويوماً بالنصب، ويومٌ بالرفع. ولهذا فلا حرج من أن يختار المنشئ والمتأدّب أيّا من هذه الحركات في آخر الاسم الواقع بعد (لا سيما)، لأن العرب استخدموها في لغتهم منذ العصر الجاهلي كما هو واضح في بيت امرئ القيس السابق.

وقد خرّج النحويون هذه اللغات الثلاث فقالوا: إن كان الاسم الواقع بعد لا سيّما نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه: الجر، وهو أعلاها، والرفع وهو أقل من الجر، والنصب وهو أقل الأوجه الثلاثة. فأمّا الجر فتخريجه على وجهين. الأول: ما زائدة وسي مضاف ويوم: مضاف إليه مجرور. الثاني: ما في محل جر مضاف إليه. ويوم: بدل مجرور من (ما) وأما الرفع، فتخريجه على أن (ما): اسم موصول بمعنى الذي بني في محل جر مضاف إليه. ويومٌ: خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره هو يوم. وأمّا النصب: فتخريجه على وجهين، الأول: ما: في محل جر مضاف إليه، يوماً مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديرة أعني يوما. الثاني: يوماً تمييز منصوب.

ولكنهم اختلفوا في الاسم المعرفة الواقع بعد لا سيَّما، فقال بعضهم: لا يجوز فيه إلا الجر والرفع، وأما النصب فممتنع، وقال آخرون بل يجوز فيه الوجوه الثلاثة الجر والرفع والنصب على التخريج السابق للاسم النكرة، إلا أنه لا يكون تمييزاً في حالة النصب، ويكون مفعولاً به منصوب لفعل محذوف تقديره أعني(1).

ولهذا فأرى من جانب التوسعة والتيسير على أبناء اللغة أنه يجوز في هذا الاسم الواقع بعد لا سيما، سواء أكان نكرة أم معرفة الوجوه الثلاثة في فن القول العربي شعره ونثره، فلا تثريب على من يستخدم أيًّا من هذه اللغات الثلاث، ولا مجال هنا للخلاف، لأن العرب منذ القدم استخدموا هذه اللغات الثلاث في لغتهم سليقة من غير خوف من الوقوع في اللحن أو الخطأ.

9. المرفوع المعطوف على اسم إنّ:

يرى النحويون أن الأصل في اللغة أن يُعطف على أسماء إن وأخواتها بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده، نحو قولنا: إن زيداً قائم وعمراً. وكقول رؤبة بن العجاج:

إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا

في قوله: والخريفا، حيث عطفه على الربيع الذي هو اسم (إن)، قبل أن يجيء بخبر إن الذي هو قوله: يدا أبي العباس. وقوله: الصيوفا، حيث عطفه على اسم إن بالنصب بعد أن جاء بخبرها.

ويعطف بالرفع، ولكن النحويين اختلفوا بجواز هذا العطف بالرفع قبل استكمال الخبر أو بعده، فقال بعضهم بعدم جواز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر، أي أنه إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال إن خبرها تعيّن النصب فقط، ولا يجوز الرفع. ولكنّ عدداً من النحويين ومنهم الكسائي وسيبويه وابن مالك وابن عقيل والشلوبين والزجاجي وأبو علي الفارسي والفرّاء والمبرد وابن السرّج يرون جواز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر أو بعده، ومع أنّ النحويين قد ذكروا سيبويه ممّن يقولون بجواز العطف بالرفع في هذه المسألة، إلا أنني وجدت في الكتاب غير ذلك، حيث يقول: "واعلم

---

(1) أوضح المسالك، ج1، ص372.شرح ابن عقيل، ج1، ص158. شرح الأشموني، ج2، ص280.

أن من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون. وإنك وزيد ذاهبان[1] برفع (أجمعون وزيد).

وعلى الرغم من أن سيبويه يرى أن العطف بالرفع في هذا المقام مغلوط، إلا أننا وجدنا شواهد تترى في فن القول العربي قد أوردت الاسم المسبوق بالواو العاطفة مرفوعا بعد جملة إن واسمها. أو جملة إن واسمها وخبرها، كما في قوله تعالى: ﴿**إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون**﴾[2] برفع (الصابئون) بالعطف على محل إن واسمها ومحلهما الرفع على الابتداء. وقراءة بعضهم ﴿**إن الله وملائكته يصلون على النبي**﴾[3] برفع (ملائكته) إذ يقول الزمخشري: قُرئ وملائكته بالرفع، عطف على محل إن واسمها، وهو ظاهر على مذهب الكوفيين وغيرهم من النحويين، ووجهه عند البصريين أن يحذف الخبر لدلالة يصلون عليه[4] وقول الشاعر ضابئ بن الحارث البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيّار بها لغريب

في قوله: فإني وقيّارٌ لغريب. حيث ورد فيه عطف الاسم المرفوع الذي هو (قيار) على اسم إن المنصوب الذي هو ياء المتكلم قبل أن يُجاء بخبر إن الذي هو قوله (لغريب) وقول الشاعر:

خليليَّ هل طبٌّ فإني وأنتما وإنْ لم تبوحا بالهوى دنفان

في قوله: فإني وأنتما دنفان، حيث ورد فيه ما ظاهره عطف الاسم المرفوع على اسم إن قبل استكمال خبرها، وقد وافق الفراء الكسائي في هذا. وقول رؤبة بن العجاج:

يا ليتني وأنت يا لميس في بلدة ليس بها أنيس

في قوله: (وأنتِ) فإنه ضمير رفع منفصل، وأنه معطوف على اسم ليت (الياء) الذي في محل نصب اسم ليت. ولكن الجمهور ينكر ذلك ويرون أن (أنت) في محل رفع مبتدأ حُذف خبره. وقول بشر بن أبي خازم:

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

---

(1) كتاب سيبويه، ج1، ص290.

(2) المائدة / 69.

(3) الأحزاب / 56.

(4) تفسير الكشاف، ج3، ص557. الزمخشري.

في قوله: أنا وأنتم، حيث ورد فيه عطف (أنتم) بالرفع على محل اسم (أن) الذي هو (نا) قبل أن يؤتى بخبر إن الذي هو (بغاة). وقول الشاعر:

فمن يـــك لم ينجب أبوه وأمه فـــــإنّ لـــنـــا الأمَّ النجيبةَ والأبُ

في قوله: فإن لنا الأمَّ والأبُ. حيث جاء بالمعطوف وهو (الأبُ) مرفوعاً بعد أن استكملت إن اسمها وخبرها. وقول الشاعر:

وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكنّ عمي الطيبُ الأصل والخالُ

في قوله: ولكن عمي الطيب الأصل والخالُ. حيث جاء بالمعطوف وهو (الخالُ) مرفوعاً بعد أن استكملت إن اسمها وخبرها.

إن هذه الشواهد من آي القرآن الكريم والشعر العربي وغيرهما ممّا ورد على لسان الشعراء لدليل قاطع على جواز الرفع بعد واو العطف، بعد إن واسمها وخبرها، وقال بجوز عطف المرفوع بعد استكمال إن اسمها وخبرها عدد من النحويين كما تم إيضاحه. ولهذا فلا أرى مبرراً وداعياً للخلاف بين النحويين في هذه المسألة التي تكررت في فن القول العربي شعره ونثره. فيجوز بالمعطوف بعد الواو النصب أو الرفع، وفي ذلك توسعة جائزة على أبناء اللغة[1].

10.العطف على اسم (لا) النافية للجنس:

ورد في فن القول العربي ثلاثة أوجه في الاسم المعطوف على اسم (لا) النافية للجنس، وهذه الأوجه الثلاثة كلّها سائغة واردة في كلام العرب، وهذه الأوجه هي:

1. البناء على الفتح، كقولنا: لا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله. فتكون (لا) في الموضعين نافية للجنس. وما بعدها اسمها مبني على الفتح في كل من الموضعين. ونـــحو **﴿لا بيع فيه ولا خلة﴾**[2] في قراءة أبي عمرو وابن كثير.

---

(1) تفسير الكشاف، ج3، ص557، الزمخشري. أوضح المسالك، ج1، ص252 وما بعدها لابن هشام. شرح ابن عقيل، ج1، ص344 وما بعدها. شرح الأشموني، ج1، ص432 وما بعدها.

(2) البقرة / 254.

2. الرفع، كقولنا: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله. برفع (قوة) وكقول رجل من ذجح أو هنى بن أحمر أو ضمرة:

هذا العمر كـم الصغار بعينه لا أمَّ لـي إن كـان ذاك ولا أبّ

في قوله: لا أمَّ لي ولا أبٌ. حيث ورد فيه المعطوف على اسم (لا) وهو كلمة (أبّ) مرفوعاً، وذلك إما بالعطف على محل (لا) مع اسمها، فإن محلها الرفع على الابتداء، وتكون (لا) الثانية زائدة بين العطف والمعطوف لتأكيد النفي أو الابتداء، وليس (للا) عمل فيه. أو أن (لا) الثانية عاملة عمل ليس وما بعدها اسمها المرفوع.

3. النصب، كقولنا: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله. بنصب المعطوف (قوةً) وكقول الشاعر أنس بن العباس بن مرداس:

لا نـسـبَ اليوم ولا خـلـةً اتـسع الـخـرق على الـراقـع

في قوله: ولا خلةً. بنصب (خلة) حيث عطف فيه قوله (خلةً) بالنصب على محل اسم (لا) الأولى المبنى على الفتح في محل نصب، وذلك بتقدير أن (لا) الثانية زائدة لتأكيد النفي.

اختلف النحويون بنسبة جواز الرفع والنصب والبناء في الاسم المعطوف على اسم (لا) النافية للجنس، كما اختلفوا أيضاً في تخريج وإعراب هذه الحالات الثلاث للاسم المعطوف، مع أن واقع الحال، والاستعمال اللغوي عند العرب لهذه الحالات الثلاث يؤكد أن لا مبرر البتة لهذا الخلاف بينهم، لأن كلاً من الرفع والنصب والبناء قد ورد في لغة العرب الفصحاء في فن القول لديهم، وكلها لغات فصيحة، لا مجال لتضعيف لغة منها أو رفضها أو إنكارها، وفي ذلك توسعة كبيرة على أبناء اللغة العربية في هذه المسألة، وجوّز الأخفش رفع اسم (لا) في التكرير في قوله تعالى ﴿**لا بيع فيه ولا خلة**﴾[1] وقوله تعالى ﴿**فلا رفثٌ ولا فسوقٌ**﴾[2] بأن تكون (لا) عاملة عمل ليس. أو أن تكون مهملة وما بعدها (بيعٌ) و(رفثٌ) مبتدأ مرفوع[3].

---

(1) البقرة / 254.

(2) البقرة / 197.

(3) انظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص315. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص 369. شرح ابن عقيل، ج1، ص282. شرح الأشموني، ج2، ص19.

11. نعت اسم (لا) النافية للجنس:

كما هو الحال في العطف على اسم لا النافية للجنس يجوز في نعت هذا الاسم كذلك، لأن كلاً من العطف والنعت تابعان؛ ولهذا يجوز كذلك في نعت اسم لا النافية للجنس ثلاثة أوجه وهي:

1. البناء على الفتح، كقولنا: لا رجلَ ظريفَ فيها. ظريفَ: نعت لرجل مبني على الفتح.
2. النصب: مراعاة لمحل اسم لا، نحو: لا رجلَ ظريفاً فيها. ظريفاً: نعت منصوب؛ لأن محل اسم لا النصب.
3. الرفع: مراعاة لمحل لا واسمها؛ لأنهما في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه ومن تبعه، كقولنا: لا رجلَ ظريفٌ فيها. ظريفٌ: نعت مرفوع لأن محل المنعوت وهو (لا واسمها) في محل رفع مبتدأ.

وعلى الرغم من ورود كل ذلك في لغة العرب إلا أن النحويين اختلفوا في هذه المسألة، وبخاصة إذا فصل بين النعت والمنعوت بفاصل، فقال بعضهم بعدم جواز البناء في النعت، فلا نقول: لا رجلَ فيها ظريفَ، لأنه فُصل بين النعت (ظريف) والمنعوت (رجلَ) بلفظ (فيها) وقالوا: يتعيّن الرفع والنصب فقط. وكذلك الأمر إذا كان النعت غير مفرد، أي مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، فلا يجوز بناء النعت على الفتح، وينبغي الرفع أو النصب.

ولكن بعض النحويين ومنهم الأخفش أجاز الوجوه الثلاثة: البناء والرفع والنصب، سواء فُصل بين النعت والمنعوت أم لم يُفصل بينهما، وسواء أكان النعت مفرداً أم مضافاً أم شبيهاً بالمضاف[1].

وأرى من باب التوسعة والتيسير الأخذ برأي الأخفش وجماعته باعتماد الأوجه الثلاثة في النعت، أي الرفع والنصب والبناء؛ لأن اللغة تتسع لهذه الأوجه الثلاثة.

---

(1) انظر: تسهيل الفوائد، ص312، ابن مالك. أوضح المسالك، ج1، ص289. شرح ابن عقيل، ج1، ص 372. شرح الشموني، ج2، ص21.

12. اسم لا النافية للجنس جمع المؤنث السالم:

ورد اسم (لا) النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالماً على ثلاثة أوجه في لغة العرب: الأول: يكون مبنياً على الكسر. والثاني: يكون مبنياً على الفتح. والثالث: يكون مبنياً على الكسر، مع بقاء تنوين الكسر؛ لأنه تنوين المقابلة الذي لا ينافي البناء.

اختلف علماء النحو في هذه الأوجه الثلاثة الواردة في لغة العرب في جمع المؤنث السالم الواقع اسما للا النافية للجنس، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب هي:

1. أن يُبنى جمع المؤنث السالم على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين، وهذا مذهب جمهور النحويين، كقول الشاعر سلامة بن جندل:

إنّ الشباب الــذي مجد عواقبه فــيــه نــلــذّ ولا لــذات للشّيب

في قوله: لا لذاتِ. حيث جاء اسم (لا) جمع مؤنث سالما وهو (لذات) مبنياً على الكسر وعلى الفتح. ومثله قول الشاعر:

لا ســابغاتِ ولا جأواء باسلة تقي المنون لــدى استيفاء آجــال

في قوله: لا سابغاتِ. حيث جاء اسم (لا) جمع مؤنث سالماً وهو (سابغات) مبنياً على الكسر وعلى الفتح.

2. أن يُبنى على الفتح (لا لذاتَ) و(لا سابغاتَ) في الشاهدين السابقين. وهذا مذهب المازني والفارسي وابن مالك في شرح التسهيل. والرضي في شرح الكافية. وابن هشام، وأوجبه ابن عصفور. فيرى هؤلاء العلماء أن الفتح أولى في اسم (لا) جمع المؤنث السالم.

3. أن يُبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة مع بقاء تنوين الكسر، وهذا مذهب ابن مالك وابن هشام وابن عقيل وغيرهم من العلماء، وحجتهم في عدم حذف التنوين، لأنه تنوين المقابلة الوارد في جمع المؤنث السالم، وهذا التنوين لا ينافي البناء فلا يُحذف، فنقول: لا (لذاتٍ) بتنوين التاء تنوين الكسر. ومثلها (لا سابغاتٍ)[1].

---

(1) انظر: أوضح المسالك،ج1،ص278. شرح ابن عقيل، ج1، ص365. شرح الأشموني، ج2، ص14.

أمام هذه الآراء الثلاثة التي لكل منها علماؤه المنادون به، وكلّها آراء تثبت للحجة اللغوية، فأرى أنه يجوز إجازتها بوجوهها الثلاثة: البناء على الكسر. والبناء على الفتح. والبناء على الكسر مع إثبات التنوين، في جمع المؤنث السالم الواقع اسماً (للا) النافية للجنس، وذلك توسعة وتيسيراً على الناطقين باللغة العربية؛ لأن هذه الوجوه الثلاثة وردت في فن القول العربي على ما ذكره علماء النحو، فلا ضير أن نقول: (لا لذاتِ ولا لذاتَ ولا لذاتٍ) ومثلها (لا سابغات) وكلّها فصيحة جائزة في سعة الكلام العربي.

13. اقتران نون الوقاية بليت ولعلّ:

اختلف النحويون في اقتران نون الوقاية بليت ولعلّ وثبوتها أو حذفها. فقالوا: والكثير في لسان العرب ثبوتها مع ليت، وبه ورد القرآن الكريم في قوله تعالى **﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز﴾**[1] وقوله تعالى **﴿يا ليتني لم أشرك بربي أحدا﴾**[2] وقوله تعالى **﴿يا ليتني مت قبل هذا﴾**[3] وقوله تعالى **﴿يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا﴾**[4] وقوله تعالى **﴿ليتني لم اتخذ فلانا خليلا﴾**[5] ولم ترد ليت في القرآن الكريم إلا مقترنة بنون الوقاية.

ولكنّ كثيراً من النحويين يرون بجواز حذفها، وعدم اقترانها بليت، ومنهم الفرّاء وابن مالك وابن عقيل وابن هشام والأشموني، في أنه لا يلزم أن نجيء ليت بنون الوقاية بل يجوز لنا في سعة الكلام أن نتركها وإن كان الإتيان بها أولى، ويحتجون على ذلك بقول ورقة بن نوفل ابن عم السيدة خديجة بنت خويلد أم المؤمنين –رضي الله عنها–:

فيا ليتني إذا مـــا كـــان ذاكـــم ولجت وكنت أولـــهـــم ولـــوجـــا

في قوله: (يا ليتني) حيث حذف نون الوقاية عند اتصال (ليت) التي هي حرف تمن ونصب بياء المتكلم، وهذا هو مذهب الفراء وابن مالك وغيرهما في أن الاقتران بالنون

---

(1) النساء / 73.

(2) الكهف / 42.

(3) مريم / 23.

(4) الفرقان / 27.

(5) الفرقان / 28.

وعدم الاقتران بها جائزان في سعة الكلام من غير ضرورة ولا شذوذ، ومنه قول زيد الخير:

كمنية جـابـر إذ قـال ليتي أصـادفـه وأفقد جـلّ مـالـي

في قوله (ليتي) حيث حذف نون الوقاية عند اتصال (ليت) بياء المتكلم.

وأمّا (لعلّ) فيرى جمهور النحويين أنها على عكس (ليت) فالأفصح والأكثر انتشاراً تجريدها من نون الوقاية، ولم ترد في القرآن الكريم إلا مجرّدة من النون، كقوله تعالى **﴿لعلي أرجع إلى الناس﴾**[1] وقوله **﴿لعلي أعمل صالحاً فيما تركت﴾**[2] وقوله **﴿لعلي أطلع إلى إله موسى﴾**[3] ويقل ثبوت النون، كقول الشاعر:

فقلت أعيرونـي القدوم لعلني أخـط بها قبراً لأبيض مـاجـد

في قوله: (لعلني) حيث جاء بنون الوقاية مع (لعل) وهذا جائز. ولكنه قليل. وقول حاتم الطائي أو حطائط ابن أخي الأسود بن يعفر النهشلي:

أريني جواداً مات هزلاً لعلني أرى مـا تـرين أو بخيلاً مخلدا

في قوله: (لعلني) حيث جاء بنون الوقاية مع لعل. وهو غير شاذ ولا ضرورة.

ولكنني أرى أن كلا الوجهين جائز، بحذف النون أو إثباتها في كل من (ليت) و(لعلّ)، لأن كلتا اللغتين وردتا في كلام العرب، وإن كانت لغة إثبات النون مع ليت أشهر وأعم وحذفها مع لعل أشهر وأعم، ولكن الحذف مع (ليت) صحيح. والإثبات مع (لعل) صحيح كذلك، فكان ينبغي اتفاق النحويين على كلتا اللغتين توسعة وتيسيراً على الناطقين بلغة الضاد، ولأن أخوات ليت ولعل الأخريات وهي: إنّ وأنّ وكأنّ ولكن يجوز فيها إثبات النون أو حذفها، ولنا الخيار في ذلك فنقول: إنّي، وإنني، وأني وأنني، وكأني وكأنني، ولكني ولكنني، بحذف نون الوقاية أو إثباتها، ولهذا فياحبذا إلحاق (ليت ولعل) بأخواتهما في هذه المسألة، كما أشار إلى ذلك عدد من النحويين.

---

(1) يوسف / 46.

(2) المؤمنون / 100.

(3) القصص / 38.

14. اقتران نون الوقاية بأفعل التعجب:

اختلف كلّ من النحويين البصريين والنحويين الكوفيين في مسألة اقتران نون الوقاية بافعل التعجب، فيرى النحويون البصريون أن أفعل التفضيل فعل، وعلى هذا فينبغي أن يقترن بنون الوقاية، لتقيه من الكسر، فيجب أن تقول: ما أفقرني إلى عفو الله، ولا يجوز أن نقول: (ما أفقري إلى عفو الله).

وأمّا النحويون الكوفيون فيرون أن أفعل التعجب اسم، لأننا في التصغير نقول: ما أُحيسنه، وعلى هذا فلا تتصل به نون الوقاية، لأنها تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء، ولهذا فيمكن لنا أن نقول: (ما أفقري إلى عفو الله) وهو الأصح في رأيهم، لأن (أفقر) اسم وليس فعلاً.

وأرى أن كلا الوجهين صالح سائغ، ولا مجال للخلاف في هذه المسألة على اعتبار أن أفعل التفضيل فعل عند البصريين فيجوز أن يقترن بنون الوقاية. وأن أفعل التفضيل اسم عند الكوفيين فلا يقترن بنون الوقاية، وبناء على ذلك يمكن لنا أن نقول: ما أحوجني وما أحوجي. وما أفقرني وما أفقري، وفي هذا تيسير وتوسعة على أبناء اللغة العربية، والناطقين بها[1].

15. تأنيث الفعل إذا فصلت (إلا) بينه وبين فاعله المؤنث:

يرى جمهور النحويين أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث (بإلا) لم يجز إثبات التاء في الفعل، وينبغي حذفها، فنقول: ما قام إلا هند، وما طلع إلا الشمس، ولا يجوز أن نقول: ما قامت إلا هند. ولا ما طلعت إلا الشمس، ويرون أن التأنيث في هذا الموضع خاص بالشعر، ولكنّ ابن مالك وابن عقيل وابن هشام أجازوا تأنيث الفعل في النثر أيضاً، لأن التأنيث ورد في النثر أيضاً، وفي آي القرآن الكريم.

والرأي عندي أن التأنيث وعدمه جائزان في هذه المسألة؛ لأن شواهد شعرية ونثرية وقرآنية وردت تؤيد التأنيث في الفعل، الذي يرفضه الجمهور، ومن ذلك قول الشاعر:

---

(1) انظر: أوضح المسالك، ج1، ص79. شرح ابن عقيل، ج1، ص108. شرح الأشموني، ج1، ص145 . شرح التصريح على التوضيح، ص187. خالد الأزهري.

مـــا بـــرئـــت مـــن ريبة وذمٍ في حـــربـــنـــا إلا بنات الـــعـــمِّ

في قوله: ما برئت إلا بنات العم. حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو برئ، لكون فاعله (بنات) مؤنثاً، مع أن (إلا) فصلت بين الفعل: برئ والفاعل المؤنث: بنات. وهذا يؤيد رأي ابن مالك وجماعته. وقول ذي الرمة، غيلان بن عقبة:

طوى النحز والأجراز ما في غروضها فما بقيت إلا الضلوعُ الجراشعُ

في قوله: فما بقيت إلا الضلوع، حيث إن الراجز قد ألحق بالفعل (بقي) علامة التأنيث (التاء) مع أن (إلا) فصلت بين الفعل (بقي) والفاعل المؤنث (ضلوع). ولهذا أجاز الجمهور التأنيث في الشعر فقط.

وقال ابن مالك: والصحيح جوازه في النثر أيضاً، وقد قُرئ **﴿فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنهم﴾**[1] و**﴿إن كانت إلا صيحة واحدة﴾**[2] ولهذا فيجوز في سعة الكلام إثبات التاء مع فعل الفاعل المؤنث اللذين فصل بينهما (بإلا) وإن كان الأجود حذفها في هذه المسألة، فالحذف راجح والإثبات مرجوح إلا أنه غير شاذ[3].

وأرى أن الخلاف هنا في هذه المسألة غيّر مبرّر؛ لأن جمهور النحويين الذين قالوا بوجوب حذف علامة التأنيث، إلا في الضرورة الشعرية، تأوّلوا المسألة، وقالوا: ليس الاسم المذكور بعد (إلا) فاعلاً، وإنما الفاعل اسم محذوف، لو ذكر لكان مستثنى منه، وكان الاسم المؤنث الذي وقع بعد إلا مستثنى. فهم يرون أن الاستثناء في هذه المسألة ليس مفرّغاً، وهذا تأويل لا مبرّر له لإثبات رأيهم. والرأي عندي أنه يجوز الوجهان في سعة الكلام نثره وشعره.

16. تقديم الفاعل المشتمل على ضمير عائد على مفعول به مؤخّر:

اتفق النحويون على جواز تقديم المفعول به المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، وشاع ذلك في فصيح اللغة العربية، نحو قولنا: خاف ربَّه عمر. بنصب (ربَّه)

---

(1) الأحقاف / 25.

(2) يس / 29.

(3) انظر: شرح المفصل، ج1، ص211، ابن يعيش. تسهيل الفوائد، ص184، ابن مالك. أوضح المسالك، ج1، ص358. شرح ابن عقيل، ج1، ص433. شرح الأشموني، ج2، ص106.

لأنه مفعول به مقدّم، وكقوله تعالى: ﴿**وإذ ابتلى إبراهيم ربُّه**﴾[1] بنصب (إبراهيم) على أنه مفعول به مقدّم، وقوله تعالى: ﴿**يوم لا تنفع الظالمين معذرتهم**﴾[2] بنصب (الظالمين) على أنه مفعول به مقدّم. وكقول الشاعر:

كناطح صخرة يومـــاً ليوهنها فلم يضرهـــا وأوهى قرنَه الوعلُ

في قوله: أوهى قرنه الوعل. حيث قدّم المفعول به المشتمل على ضمير عائد إلى الفاعل المتأخر. وقول جرير بن عطية يمدح عمر بن عبد العزيز:

جاء الخلافة أو كانت لـــه قدراً كما أتى ربَّـــه موسى على قـــدر

في قوله: أتى ربه موسى، حيث قدّم المفعول به على الفاعل، وعاد الضمير المتصل بالمفعول به المتقدم، وهو قوله (ربه) على الفاعل المتأخر الذي هو قوله (موسى) وأصل الكلام: كما أتى موسى ربه.

لم يختلف النحويون في جواز تقديم المفعول به المشتمل على ضمير عائد إلى الفاعل، لأن مرتبة الفاعل من الفعل سابقة على مرتبة المفعول به، فالفاعل متقدم رتبة وإن تأخر لفظاً، فهذا الضمير وإن عاد على متأخر في اللفظ، فهو عائد على متقدم رتبة، لأن مرتبة الفاعل من الفعل سابقة على مرتبة المفعول به.

ولكن النحويين اختلفوا في عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول به المتأخر، وذلك نحو (زان نورُه الشجرَ) فالهاء المتصلة بنور الذي هو الفاعل عائدة على (الشجر) وهو المفعول به، ويرى جمهور النحويين أن هذا غير جائز وشاذ لا يُقاس عليه؛ لأن فيه عودة الضمير على المفعول به المتأخر لفظاً ورتبة. فالشجر: مفعول به، وهو متأخر لفظاً ورتبة لأن الأصل فيه أن ينفصل عن الفعل، ولهذا منعوا عودة هذا الضمير المتصل بالفاعل على مفعول به متأخر لفظاً ورتبة، وتأوّلوا ما ورد من ذلك في اللغة.

ولكنّ عدداً من النحويين أجاز عودة الضمير المتصل بالفاعل المقدم إلى المفعول به المؤخر لفظاً ورتبة في سعة الكلام، ومنهم: ابن جني، وأبو عبد الله الطوال، والأخفش

---

(1) البقرة / 134.

(2) غافر / 52.

وابن مالك والرضي وغيرهم احتجاجاً بمجموعة من الشواهد التي تثبت جواز هذه المسألة في اللغة، ومن ذلك قول الشاعر:

لمّا رأى طالبوه مصعباً ذُعروا وكـــاد لـــو ساعد المقدور ينتصر

في قوله: رأى طالبوه مصعباً، حيث قدّم الفاعل (طالبوه) المشتمل على ضمير المفعول به، على المفعول به (مصعباً) مع أنه متأخر لفظاً ورتبة. وقول الشاعر:

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقّى نداه ذا الندى في ذُرى المجد

في قوله: كسا حلمه ذا الحلم ورقّى نداه ذا الندى. حيث قدّم الفاعل المتصل بضمير المفعول به في الموضعين، وأخّر المفعول به في الموضعين فعاد الضمير فيهما على متأخر لفظاً ورتبة. وقول حسان بن ثابت:

ولو أنّ مجداً أخلد الدهر واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مُطعما

في قوله: أبقى مجده مطعما. حيث قدّم الفاعل المتصل بضمير المفعول به، وأخر المفعول به فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وقول أبي الأسود الدؤلي، أو النابغة:

جزى ربُّه عني عديّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويـــات وقد فعل

في قوله: جزى ربُّه عديٌ بن حاتم. حيث قدّم الفاعل المتصل بضمير المفعول به، وآخّر المفعول به، فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وقول سليط بن سعد:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحُسْن فعلٍ كـــمـــا يُجزى سنمّارُ

في قوله: جزى بنوه أبا الغيلان. حيث قدّم الفاعل (بنوه) المتصل بضمير المفعول به، وأخر هذا المفعول به (أبا) فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وقول الشاعر:

وما نفعت أعماله المرء راجيا جزاءً عليها من سوى من له الأمرُ

في قوله: نفعت أعماله المرء، حيث قدّم الفاعل (أعماله) المتصل بضمير المفعول به، وأخر هذا المفعول به (المرءَ) فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

يقول محمد محيي الدين عبد الحميد في هذه المسألة: "ولكثرة شواهد هذه المسألة، نرى أن ما ذهب إليه الأخفش وتابعه ابن جني وعبد القاهر الجرجاني، وأبو عبد الله

الطوال، وابن مالك والرضي من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول به، وهو القول الخليق بأن نأخذ به، ونعتمد عليه، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه، وإن كان الجمهور على خلافه، لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه ممّا لا يجوز، وأحكام العربية يُقضى فيها على وفق ما ورد عن أهلها[1].

ولهذا فأرى ما رآه استاذنا الكبير محمد محيي الدين عبد الحميد في هذه المسألة بجواز تقديم الفاعل المشتمل على ضمير عائد إلى مفعول به مؤخر، وكان ينبغي على الجمهور الأخذ بهذا الرأي وعدم الخلاف والتأويل في هذه المسألة، فكما قبلوا بجواز تقديم المفعول به المشتمل على ضمير عائد على فاعل متأخر، فعليهم أن يقبلوا بجواز تقديم الفاعل المشتمل على ضمير عائد إلى مفعول به متأخر لأن الشواهد الكثيرة الواردة على ذلك -كما ذكرنا من قبل- تؤيد هذا الأمر وتجيزه، وأن اللغة تتّسع لمثل هذا الأسلوب.

17. تأنيث الفعل مع الفاعل (الجمع):

وقف النحويون موقف الخلاف في مسألة تأنيث الفعل مع الفاعل (الجمع) مثل: اسم الجنس الجمعي، واسم الجمع، والجمع بأنواعه. فنظر الذين أنثوا إلى أن هذا الجمع في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي، فلذلك جاز التأنيث، نحو قوله تعالى: **﴿كذّبت قبلهم قومُ نوح﴾**[2] وقوله تعالى: **﴿قالت الأعراب آمنّا﴾**[3] وقوله تعالى: **﴿غُلبت الروم﴾**[4] وقولنا: أورقت الشجر.

وعلى رأي هؤلاء النحويين أنه يجوز التذكير كذلك في نحو قوله تعالى: **﴿وكذب به قومك﴾**[5] وقوله تعالى: **﴿وقال نسوة في المدينة﴾**[1] وقولنا: أورق الشجر. وقام الرجال. وجاء الهنود. فيجوز في كلّ ما ذُكر التذكير والتأنيث في سعة الكلام.

---

(1) انظر: المقتضب، ج1، ص314، المبرد. تسهيل الفوائد، ص209، ابن مالك. أوضح المسالك، ج1، ص366، ابن هشام. شرح ابن عقيل، ج1، ص451. شرح الأشموني، ج2، ص120.

(2) الشعراء / 150.

(3) الحجرات / 14.

(4) الروم / 2.

(5) الأنعام / 66.

واختلف النحويون كذلك في مسألة تأنيث الفعل أو تذكيره مع الفاعل الذي يكون جمع مذكر سالماً، وجمع مؤنث سالماً، فيرى بعضهم بوجوب التذكير في الفاعل الذي يكون جمع مذكر سالماً، في مثل قولنا: قام الزيدون. ووجوب التأنيث في الفعل الذي يكون فاعله جمع مؤنث سالماً، في مثل قولنا: قامت الهندات.

ولكن الكوفيين وأبا علي الفارسي وغيره يرون جواز التذكير والتأنيث في جمعي التصحيح، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿**إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل**﴾[2] فقد أُنث الفعل (آمن) مع أن الفاعل ملحق بجمع المذكر السالم (بنو). ونحو قوله تعالى: ﴿**إذا جاءك المؤمنات يبايعنك**﴾[3] فقد ورد الفعل (جاء) خالياً من علامة التأنيث، مع أن الفاعل جمع مؤنث سالم. ونحو قول الشاعر عبدة بن الطبيب:

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون إليَّ ثم تصدعوا

في قوله: بكى بناتي. حيث لم يصل بالفعل الذي هو قوله (بكى) تاء التانيث مع أن الفاعل المسند إليه الذي هو (بناتي) مؤنث حقيقي، وهو جمع مؤنث سالم، واحده (بنت). فذهب الكوفيون وأبو علي الفارسي إلى أن هذا التأنيث أو التذكير سائغ جائز في الشعر والنثر والكلام جميعاً، لأنه ورد في النصوص الفصيحة من كلام العرب وآي القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين، وبأن كل جمع يجوز إطلاق لفظ الجماعة عليه، فيكون مؤنثاً، كما يجوز إطلاق لفظ الجمع عليه فيكون مذكراً، فيجوز في كل جمع اعتبار هذين الملحظين فيه، سواء أكان جمع مذكر، أم جمع مؤنث، وبالقياس على جمع التكسير، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، ومنه قول قُريظ بن أنيق:

لو كنت من مازن لن تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبان

في قوله: لم تستبح إبلي بنو. فقد أنّث الفعل تستبح مع أن الفاعل (بنو) ملحق بجمع المذكر السالم. ولكن جمهور النحويين البصريين خالفوا رأي الكوفيين وأبي علي

---

(1) يوسف / 30.

(2) يونس / 90.

(3) الممتحنة / 12.

الفارسي، وقالوا: إنه لا يجوز في جمع المؤنث السالم إلا تأنيث فعله، ولا يجوز في جمع المذكر السالم إلا تذكير فعله، وردّوا أدلّة الكوفيين وغيرهم التي استدلّوا بها، قائلين: أما ادّعاء أنه جاء في فصيح الكلام، فلا نسلم أن السر هو ما ذهبتم إليه، بل حذف التاء في قوله تعالى: **﴿إذا جاءك المؤمنات﴾**[1] بسبب الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول به، وقد علمنا أن الفصل يُبيح ترك التاء، وبسبب كون (المؤمنات) صفة لموصوف محذوف، والتقدير إذا جاءك النساء المؤمنات. فالفاعل في الحقيقة اسم جمع، واسم الجمع يجوز في فعله الوجهان. وأما القياس على جمع التكسير، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي فغير مسلم لأن بين الذي وقع فيه الخلاف وبين هذه الأشياء فرقاً.

وأمّا لفظ (بنات) في بيت الشعر، وإن كان جمع مؤنث سالما، فقد أشبه جمع التكسير في عدم سلامة لفظ مفرده، فلما أشبه جمع التكسير في هذا أخذ حكمه في تذكير فعله أو تأنيثه. كما أن (بني) ملحق بجمع المذكر السالم؛ لأنه لم يسلم فيه لفظ مفرده مع كونه جمع مذكر سالما ساغ دخول تاء التأنيث في فعله في قوله تعالى: **﴿آمنت به بنو إسرائيل﴾**[2].

ويرى الدكتور مهدي المخزومي الأخذ برأي الكوفيين في هذه المسألة وأرى كذلك هذا الرأي بالأخذ بكلا الرأيين؛ لأن إصرار البصريين على رأيهم وتخريج ما استشهد به الكوفيون من نصوص على هذه المسألة فيه شيء من العنت؛ لأن هذه النصوص الفصيحة من آي الذكر الحكيم والشعر والنثر تجيز الوجهين. التذكير والتأنيث في الفعل الذي يكون فاعله جمعاً، ولهذا فجواز الوجهين سائغ في سعة الكلام، وفيه توسعة على الناطقين باللغة العربية من غير العرب، لأن مسألة تذكير الفعل وتأنيثه من القضايا المشكلة التي تواجههم، وقد لمست هذا أثناء تدريسي اللغة العربية لغير الناطقين بها في جامعة فيلادلفيا في الأردن. فلم التضييق عليهم وعلى أبناء اللغة الأصليين، مع ورود نصوص تؤيد الوجهين التأنيث والتذكير؟؟[3].

---

(1) الممتحنة / 12.

(2) يونس / 90.

(3) انظر: في النحو العربي، ص226، د. مهدي المخزومي. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص359، ابن هشام. شرح ابن عقيل، ج1، ص437. شرح الأشموني، ج2، ص109.

18. تقديم خبر ليس عليها وعلى اسمها:

تُعدّ هذه المسألة من المسائل القليلة التي وقف فيها المتشددون متساهلين، ووقف فيها المتساهلون متشددين، وأقصد بالمتشددين النحويين البصريين، وبالمتساهلين النحويين الكوفيين. حيث إن الكوفيين ومعهم المبرد والسيرافي والزجاج وابن السرّج والجرجاني وابوعلي الفارسي يمنعون ويرفضون تقديم خبر ليس عليها وعلى اسمها، فلا نقول: قائماً ليس زيد. في حين أن جمهور البصريين وابن برهان وأبا علي الفارسي في بعض أقواله، يجيزون تقديم خبر ليس عليها وعلى اسمها، فيمكن أن نقول: قائماً ليس زيد. بتقديم خبر ليس (قائماً) عليها وعلى اسمها (زيد). واختلف النقل عن سيبويه في هذه المسألة، فنسب قوم من النحويين إليه الجواز، ونسب قوم منهم المنع. ولم يرد عن لغة العرب في عصور الاحتجاج تقدّم خبر ليس عليها وعلى اسمها.

وبهذا فأرى أن لا مبرر للخلاف في هذه المسألة؛ لأن تقديم خبر ليس عليها وعلى اسمها لم تنطقه العرب، ولم يُرو شاهد واحد في ذلك، فلم الخلاف في لغة لم يتكلّم بها العرب؟ ولم ترد في شعرهم ولا في نثرهم؟ وإنما أرى أن بعض النحويين صنعها، كما صُنع كثير من الأساليب التي لم ترد على لسان عربي في عصور الاحتجاج[1].

19. عودة الضمير المستتر إلى الاسم المتقدِّم على عسى:

اختلف النحويون في (عسى) إذا تقدم عليها اسم، أيتبعها ضمير مستتر يعود على هذا الاسم السابق، أم هو ممتنع؟ وانقسم النحويون إلى فريقين في هذه المسألة، فريق يقول بجواز ذلك. وفريق يقول بمنعه، ولكني أرى أن الخلاف في هذه المسألة بين الفريقين لم يكن سائغاً، ولا مبرراً، لأنه يجوز الوجهان في اللغة العربية، فيجوز استتار الضمير بعدها، فيعود على الاسم السابق عليها في لغة تميم، وهي لغة يُحتج بها في فصيح كلام العرب.

---

(1) انظر: المقتضب، ج1، ص172. أوضح المسالك، ج1، ص132. شرح ابن عقيل، ج1، ص258. شرح الأشموني، ج1، ص325.

وأمّا من أجاز تجريدها من الضمير، على لغة الحجازيين، فله ذلك في نحو قولنا: زيد عسى أن يقوم. فعلى لغة الحجازيين، لا ضمير مستتر بعد عسى، وجملة (أن يقوم) في موضع الرفع بعسى. وعلى لغة التميميين، يكون في (عسى) ضمير مستتر يعود على (زيد) وجملة (أن يقوم) في محل نصب بعسى.

إن كلتا اللغتين جائزتان، فنقول في التثنية والجمع والتأنيث، على لغة تميم: هند عست أن تقوم، والزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندان عستا أن تقوما، والهندات عسين أن يقمن. وأما في لغة الحجاز فلا نقول إلا: هند عسى أن تقوم، والزيدانِ عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عسى أن تقوما، والهندات عسى أن يقمن، من غير أن يتبع عسى ضمير متصل أو مستتر.

ولهذا فيجوز إثبات الضمير المتصل بعسى على لغة تميم، ويجوز عدم إثباته بعد عسى في لغة الحجازيين، وهي الأشهر والأعمّ. فلا مجال للخلاف بينهما. وكذلك يجوز في (عسى) إذا اتصل بها ضمير الرفع، في نحو: (عسيتُ) للمتكلم، و(عسيتَ) للمخاطب. و(عسيتِ) للمخاطبة، و(عسيتما وعسيتم وعسيتن) للمخاطبين والمخاطبات. و(عسين) للغائبات. جاز كسر سينها وفتحها، وقرأ نافع ﴿**فهل عسيتم إن توليتم**﴾[1] و﴿**هل عسيتم إن كُتب عليكم القتال**﴾[2] بكسر سين عسيتم، ولكنّ الفتح أشهر، لأن الباقين قرأوها بالفتح. وأبو عبيدة يقول بالفتح. ولكن أبا علي الفارسي يقول بالكسر. ولهذا فأرى الأخذ بالرأيين تيسيراً على أبناء اللغة[3].

20. المفعول لأجله المعرّف والمضاف:

اختلف النحويون في مسألة مجيء المفعول لأجله معرفاً، فذهب سيبويه، وتبعه الزمخشري إلى أن المفعول لأجله يجوز أن يأتي معرفاً، معتمدين في ذلك على ورود المفعول لأجله المعرف في لغة العرب الذين يحتج بلغتهم، في نحو قول الشاعر:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء

---

(1) محمد / 22.

(2) البقرة / 246.

(3) انظر: المقتضب، ج1، ص189. مغني اللبيب، ج1، ص364. أوضح المسالك، ج1، ص235. شرح ابن عقيل، ج1، ص315. شرح الأشموني، ج1، ص397.